

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

جلسة العمل الثالثة: المصارف ومكافحة تبييض الاموال/ تمويل الارهاب

الأستاذ علي بدران

بداية أشكر هيئة التحقيق الخاصة بشخص أمينها العام الأستاذ عبد الحفيظ منصور على التعاون لإنجاح أعمال هذا المنتدى، وكذلك المديرية التنفيذية في الهيئة السيدة ماي نجار على التنسيق مع لجنة الإمتثال في النقابة في المجال.

حضرة النقيب العزيز، الزملاء أعضاء نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، السادة الحضور الكريم. أفتتح أعمال اليوم الثاني للمنتدى- الجلسة الثالثة بعنوان: المصارف ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يتخلل هذه الجلسة ثلاثة محاور:

- المحور الأول حول التحديات التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية في ضوء التشدد في تطبيق متطلبات الإمتثال. يحاضر فيه الأستاذ مالك قسطا- مدير الإمتثال في مجموعة BLOM.
- المحور الثاني حول علاقة المصارف المحلية بالمصارف المراسلة وأهمية إجراءات الإمتثال، يحاضر فيه المحامي الدكتور بول مرقص، المستشار القانوني ورئيس منظمة جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان.
- المحور الثالث حول انعكاس متطلبات الإمتثال وأعبائها على المصارف، يحاضر فيه الأستاذ فؤاد خليفة رئيس وحدة الإمتثال في مجموعة FRANSABANK.

الحضور الكريم،

لا يزال موضوع مكافحة تبييض الأموال يشكل تحدياً كبيراً للمصارف وفي تطور مع الزمن، هذا الموضوع هو جزء من منظومة مكافحة الفساد، فالعمليات الإجرامية تسابق وسائل مكافحتها ما يتطلب الإهتمام المتزايد لهذا الموضوع، لما له من تأثير وتداعيات سلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما على سلامة وسمعة المصارف.

مفهوم تبييض الأموال شامل، يتضمن الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة، وسعي المستفيدين من هذه الأموال إلى إخفاء مصدرها الحقيقي، أو إعطاء تبرير كاذب لمصدرها غير المشروع وإدخالها ضمن النظام المصرفي لإضفاء الشرعية على هذه الأموال.

إن حجم الأموال التي يتم تبييضها سنوياً تقدر بما لا يقل عن ٥ % من إجمالي الناتج العالمي و٨% من حجم التجارة الدولية، وبما لا يقل عن ٣ تريليون دولار سنوياً.

لقد تغير العالم كثيراً خلال السنوات الماضية تغيراً عميقاً، نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وتداخل الإقتصادات العالمية، فالمستجدات في المعايير الدولية والضغوطات لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لا بد أن تؤثر على القوانين المحلية، وبالتالي كان لا بد من إقرار أو تعديل قوانين جديدة كي يبقى لبنان مندمجاً في النظام المالي العالمي.

وبناءً للضغوطات الدولية بهذا الشأن وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وإلتزاماً بالمعايير الدولية، أقرّ مجلس النواب اللبناني القانون رقم ٢٠١٥/٤٤ المتعلق بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣١٨ الصادر عام ٢٠٠١، حيث أدخل القانون الجديد تعديلات مهمة أهمها:

- ❖ توسيع لائحة الجرائم التي ينتج عن ارتكابها أموال غير مشروعة على نحو لافت، لتشمل ٢١ جريمة بدلاً من ٧ جرائم، أهمها الفساد والتهرب الضريبي.

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

- ❖ إعتبار جريمة تبييض الأموال جريمة مستقلة ولا تستلزم الإدانة بجرم أصلي (لم تعد تبعية كما كانت في القانون ٢٠١٨/٣١).
- ❖ إدخال جهات جديدة، كخبراء المحاسبة المجازين وكتاب العدل والمحامين للتقييد بموجبات هذا القانون، وإلزامهم عند تنفيذهم معاملات لصالح عملائهم، إبلاغ رئيس هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان فوراً عن تفاصيل العمليات التي نفذت، أو التي جرت محاولة تنفيذها، والتي يشتبهون بأنها تتعلق بتبييض أموال أو تمويل إرهاب. (مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية مهنة المحاماة من خلال آلية تضعها نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس).

وإنسجاماً مع القانون ٢٠١٥/٤٤ ومتطلباته، وبناءً لقرار مجلس نقابة في ٢٠١٦/٩/١٥، تم إنشاء لجنة إمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في النقابة، مؤلفة من سبعة أعضاء برئاسة النقيب الأستاذ سليم عبد الباقي، لديها مهام عديدة منها التنسيق والتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان لمتابعة المعايير الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتحقق من تقيّد خبراء المحاسبة المجازين بالإجراءات المنصوص عليها في القانون ٢٠١٥/٤٤ وفي النصوص التنظيمية.

هذه اللجنة هي على غرار اللجنة المختصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المنشأة في المصارف بموجب المادة العاشرة من تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٠١/٨٣، المتضمن نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إستبدال المادة المذكورة بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٢١، لإعادة تشكيل هذه اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة، (AML/CFT Board Committee)، يكون رئيس هذه اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ولديه الخبرات العلمية الضرورية، ضمن مهلة لتشكيل هذه اللجنة تنتهي في بداية أيار ٢٠١٧.

في هذا المحور سيشرح لنا الأستاذ مالك قسطنطين، التحديات التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية في ضوء التشدد في تطبيق متطلبات الإمتثال، لكن لا بُدّ من مقدمة قصيرة حول هذا الموضوع المهم.

لا تزال المصارف تتعرض لضغوط متزايدة وتشدداً في توسيع متطلبات الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون FATCA، وقوانين الحظر والعقوبات الدولية، الرشوة والفساد، ومؤخراً التهرب الضريبي وتحديات قانون GATCA وال CRS المطلوب تطبيقها قريباً في بداية العام ٢٠١٨.

القطاع المصرفي يمر في حالة تغير ديناميكي متلاحق، بعدما مر سابقاً في مرحلة "الوساطة المالية" ومن ثم "إدارة المخاطر" وصولاً إلى إزالة المخاطر (De-risking)، ما يهدد وجود المصارف.

هذا الوضع ينقلنا من الشمول المالي (Financial Inclusive) إلى الإستبعاد أو الإقصاء المالي (Financial Exclusion)، ما يتوجب على المصارف الإنتقال من إجراءات إعرف عميلك (KYC)، إلى إعرف عميل عميلك (KYCC)، ومن ثم إلى إعرف عميل عميل عميلك وهكذا دواليك....

إننا نعيش في عالم تُفرض عليه إجراءات مالية، بدءاً من مكافحة تبييض الأموال إلى معايير الملاءة وغيرها، ما أدى إلى البطء في النمو الإقتصادي، والحد من الشمول المالي، وحرمان المجتمعات الفقيرة والمحدودة الدخل من الخدمات المصرفية الضرورية، فالشمول المالي يسعى إلى إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية، وإستقطاب غير المتعاملين مع النظام المصرفي، وقد برز ذلك ضمن إهتمامات الدول العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عمل مستمر لا يتوقف في بالنسبة للمصارف لأنها مطلوبة بان تكون على بينة تماماً من عملائها، ومتابعة والنشاط التجاري الذي يقومون به، والعمليات المالية بشكل أكثر بكثير من قبل. وفي هذه الأجواء، تواجه المصارف أهم تحدي، وهو تحقيق التوازن الصحيح، بين الحفاظ على علاقات جيدة مع عملاء تكون مخاطرتهم عالية بهدف نمو وتطوير أعمال المصرف، وبين متطلبات العناية الواجبة (Enhanced- Due Diligence)، وارتفاع تكاليف وأعباء الإمتثال.

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

أو بمعنى آخر " تحقيق التوازن الدقيق (Delicate Balance) بين نمو قوي للأعمال، وبذات الوقت إمتثال كامل للقواعد والإجراءات والممارسات الأخلاقية (Ethical practices)". فالإمتثال هو عملية التكامل للقواعد والإجراءات المحلية والعالمية في الأعمال وتطويرها، (We have to do the right). كذلك التوفيق بين الشمول المالي والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء، وظاهرة تجنب المخاطر (De-risking).

كما تواجه المصارف مشكلة في ضعف ثقافة ووعي الإمتثال لدى أغلب العملاء، (Culture & Awareness of Compliance) وعدم تعاون بعض العملاء خاصة VIP، أو إستخدام البعض تقنيات جديدة ومتطورة جداً في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كالجريمة الإلكترونية -Electronic Fraud- Cybercrime

لذلك إن التدريب المستمر والمتواصل لجميع الموظفين في المصارف على مسائل الإمتثال أمر حيوي، لفهم ثقافة الإمتثال وأهمية التواصل السليم بين وحدة الإمتثال ومراكز العمل أي الفروع، أي حماية وجود المصرف، خصوصاً في ظل بيئة ضعف الشفافية والإقتصاد القائم على النقد (Cash based economy).

في المحور الثاني سيشرح لنا المحامي الدكتور بول مرقص موضوع علاقة المصارف المحلية بالمصارف المراسلة وأهمية إجراءات الإمتثال.

أهمية هذا الموضوع تبرز من خلال أن الولايات المتحدة تعتبر أن سيادتها ومسؤوليتها لا تقتصر فقط على المؤسسات المصرفية والمالية الأمريكية داخل وخارج الولايات المتحدة، والمؤسسات المصرفية العاملة على الأراضي الأمريكية فقط فيما خص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بل تتعداها إلى التعامل بالدولار الأمريكي، أي العملة الوطنية للولايات المتحدة في أي من الأسواق المالية العالمية. وبالتالي يتوجب على المصارف في العالم الإلتزام التام بالنظم والقوانين الأمريكية عند تعاملها بعملة الدولار الأمريكي، أو عند تعاملها مع المؤسسات أو المصارف الأمريكية، ولا بدّ في هذه الحالة من الرجوع إلى لوائح (OFAC) أي مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بالحد الأدنى كي تتجنب المصاعب مع السلطات المالية والمصرفية الأمريكية، كإقفال حسابات في المصارف المراسلة الأمريكية، أو في السوق الأمريكية كتجميد الأموال أو الأصول.

كما أن المصارف المراسلة بذات الوقت مُثقلة بالإلتزامات المتصلة بالإمتثال، من سلطاتها الرقابية ووزارة الخزانة الأمريكية، والمصرف المركزي (Federal Reserve)، وبالتالي لديها مخاوف أو هواجس من المصارف المحلية، بالرغم من أن العلاقة بالأساس تقوم على الشراكة المتبادلة، أو الثقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

فالمصارف المراسلة كما المصارف المحلية تخشى العقوبات الدولية وخصوصاً الأمريكية شأنها شأن المصارف المحلية (سيف مسلط على الجميع)، وبالتالي تخشى من قيام عملاء المصارف المحلية بعمليات تبييض أموال، لأن المصارف المحلية تقوم بجزء من عملياتها عبر مراسلها في الخارج، وبالتالي تشترك بأنظمة الدفع العالمية، وهذا ما أشار إليه تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠١٢/١٢٦، حول علاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، حيث أوجب على المصارف اللبنانية مراقبة عمليات الدفع المنفذة على حسابات مفتوحة لدى مصارف مراسلة (Transactions Payable Through Accounts) والتشدد في تطبيق العناية الواجبة المعززة على العملاء المعنيين (Enhanced Due-Diligence).

كما أن المصارف المراسلة تتأثر بالمخاطر التي تحملها المصارف المحلية لأسباب عديدة منها:

مخاطر البلد السيادية، من خلال مدى إلتزام الدولة وقوانينها الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالمعايير الدولية، أو النظام الرقابي الذي يخضع له المصرف المحلي لتجنب عمليات الغش والقرصنة، ومدى معرفة المصرف لعملائه حق المعرفة إستناداً لتفاصيل إستمارة (KYC)، وفقاً لمبدأ الملائمة أي مطابقة جميع المعلومات الواردة في هذه الإستمارة مع حركة الحسابات والعمليات المالية للعميل وطبيعته تجارته، وكذلك وفقاً لمبدأ المقاربة المبنية على المخاطر (RBA).

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

وفي الوقت نفسه تخشى المصارف المحلية أيضاً من إقفال المصارف المراسلة حساباتها لديها (De-Risking)، سواء لأسباب تتعلق بمخاطر الإمتثال المرتفعة في البلدان حيث تتواجد فيها المصارف المحلية، أو بسبب مخاطر التعامل مع المصرف المحلي بذاته، أو بسبب العائدات أو الأرباح المتأتية من المصرف المحلي حيث تكون أقل من تكاليف الإمتثال، حيث تستقطب المصارف المراسلة آلاف العاملين في وحدات ودوائر وملحقات الإمتثال، ويستخدم مصرف (Standard Chartered) حوالي ٢٥٠٠ موظف إمتثال، بينما يستخدم مصرف (HSBC) نحو ٩٠٠٠ موظف إمتثال على الصعيد الدولي.

لقد زادت أخيراً ظاهرة (De-Risking) لإرتباط ذلك بإحتمال عدم قدرة المصرف أحياناً من إلتزام متطلبات الحيطة والحذر والعناية الواجبة المعززة، مثل التشدد بالحصول على المعلومات الواجبة عن العملاء وغيرها من إجراءات التحقق عن العمليات المالية، حيث يلجأ المصرف الى الإبتعاد عن العملاء عند وجود مخاطر، وهنا تكمن إشكالية المعالجة ففي حال إختار المصرف خيار تخفيف المخاطر وإقفال الحسابات، يكون قد خسر بعض العملاء من باب الشك فقط، وبذات الوقت يكون قد ساهم في تنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة وهي ظهور قنوات مالية خارج القطاع المصرفي وغير خاضعة للرقابة.

في المحور الثالث سيشرح لنا الأستاذ فؤاد خليفة موضوع: إنعكاس متطلبات الإمتثال وأعبائها على المصارف.

إن حالة التشدد والتوسع لمتطلبات الإمتثال، أوجبت على المصارف تقوية وظيفة الإمتثال، ورفدها بالموارد البشرية المؤهلة، والتدريب المستمر لجميع الموظفين إضافة إلى إدارة مخاطر عدم الإمتثال، واعتماد البرامج المعلوماتية المتخصصة في هذا المجال، ما زاد الأعباء والتكاليف العالية حيث من السهل قياس هذه الأعباء وتحملها، لكن مخاطر عدم الإلتزام أو مخاطر السمعة (Reputational Risk) لا يمكن قياسها إطلاقاً، وقد تُهدد إستمرار عمل المصرف.

بغض النظر عن متطلبات الإمتثال، المصارف اللبنانية حريصة على سمعتها، وعلى مصلحة المودعين والمستثمرين والإقتصاد الوطني بشكل عام، ذلك لأن الأموال غير النظيفة حُكماً تسيء إلى النمو الإقتصادي السليم وللإستثمارات ذات الجدوى الإقتصادية، وكذلك كلفة الفساد عالية جداً لأنها تضعف المنافسة العادلة.

هنا أذكر أزمة البنك اللبناني الكندي الأخيرة، من خلال عدم سلوك الولايات المتحدة الأمريكية الطرق المؤسساتية في التعامل مع هذه الحادثة، بحيث تم إتهام المصرف مباشرة دون المرور بالقنوات الرسمية، وتحديدأ هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، والتي كان المفروض أن تودع الشكوى الأميركية حول إحتمال وجود تبييض للأموال، الأمر الذي لم يفسح في المجال للهيئة بإتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق مع المصرف للتأكد من صحة الإتهام.

من الأسهل التقيد بالمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تصدر عن الجهات المعنية والدولية، نظراً لإنخراط المصارف اللبنانية في الأسواق العالمية وحجم الدولة في الإقتصاد لسلامة القطاع المصرفي وإستقراره.